



وثيقة معلومات البرنامج PID

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 4 أبريل 2022 | رقم التقرير: PIDC34009



معلومات أساسية

(أ) البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	مُعرِّف المشروع الأصلي (إن وجد)
جمهورية مصر العربية	P178324	قرض سياسات التنمية الخضراء الشاملة والقادرة على الصمود (P178324)	
المنطقة	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)	أداة التمويل
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	28 يونيو 2022	التمويل والتنافسية والابتكار	تمويل سياسات التنمية
المقترض/المقترضون	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ		
وزارة التعاون الدولي	وزارة التعاون الدولي		

الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج المقترح في تحفيز التحوّل الأخضر، وتعزيز المساواة بين الجنسين والشمول، وتدعيم قدرة القطاع المالي والمالية العامة على الصمود.

التمويل (بملايين الدولارات)

مُلخّص

إجمالي التمويل	
400.00	
التفاصيل	
400.00	إجمالي التمويل المُقدّم من مجموعة البنك الدولي
400.00	الإقراض من البنك الدولي

القرار

أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد



ب. المقدمة والسياق العام

السياق العام الخاص بمصر

1. **تقف مصر عند مفترق طرق في مسيرتها على طريق النمو الاجتماعي والاقتصادي.** وعلى الرغم من أن الإصلاحات الهيكلية الأخيرة (في عام 2016) قد ساعدت على تحسين استقرار الاقتصاد الكلي، فإن التحديات الناجمة عن المخاطر المناخية ومواطن الضعف، واتجاهات الحد من الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم، والصدمات الخارجية تشكل عقبة أمام النموذج التقليدي للتنمية الاقتصادية. وقد حددت مصر لنفسها أهدافاً وطنية طموحة لتحقيق تنمية أكثر مراعاة للبيئة وشمولاً وقدرة على الصمود تتجلى في إستراتيجيتها للتنمية المستدامة - رؤية مصر 2030، وفي الآونة الأخيرة في إستراتيجيتها الوطنية بشأن تغير المناخ 2050. ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية متوسطة وطويلة الأجل، من الضروري إدراك التفاعل بين التنمية، وتأثير تغير المناخ على التنمية. وفي نوفمبر 2022، سترأس مصر مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين بشأن تغير المناخ (COP27)، مما يدل على تصميم الحكومة المصرية على تحقيق تطلعات الشعب المصري.

2. **اتخذت مصر إجراءات تتعلق بسعر الصرف وتدابير نقدية ومالية استجابة للتطورات الاقتصادية السلبية في العالم، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا.** وفي 21 مارس 2022، سمح البنك المركزي المصري بقدر أكبر من المرونة في سعر الصرف، مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي فجأة بنحو 16% بهدف وقف العجز المتزايد في صافي الصادرات (عجز الميزان التجاري)، ورفع أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس للحد من التضخم واحتواء تدفقات المحافظ الاستثمارية إلى الخارج التي أدت إلى خسائر كبيرة في احتياطات النقد الأجنبي. وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة إطلاق حزمة اجتماعية بقيمة 130 مليار جنيه (1.6% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2022 / 2023) بغرض التخفيف جزئياً من تأثير الارتفاع المصاحب في الأسعار، من خلال رفع الأجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام، والتدابير الضريبية، وتوسيع مظلة برامج التحويلات النقدية، وإضافة 450 ألف أسرة معيشية في أبريل 2022 إلى برامج التحويلات النقدية (تكافل وكرامة) وتطبيق إصلاحات على برنامج دعم المواد الغذائية من خلال: (أ) تعظيم الاستفادة من صناعة القمح (من خلال الصوامع، والتحول الرقمي)؛ و (ب) تحسين توجيه الدعم إلى المستحقين عبر بطاقات التموين، وذلك من خلال تطبيق معايير استبعاد جديدة تستند إلى حدود دنيا تتعلق بالدخل، أو الضرائب، أو التأمينات الاجتماعية، وغير ذلك، ورسوم المدارس الخاصة، وفاتورة الهاتف المحمول، واستهلاك الكهرباء، إلى جانب عوامل أخرى. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز شمول مختلف فئات المجتمع، وبناء قدرة الأسر على الصمود في وجه الصدمات، وتعزيز الأمن الغذائي، وتساندها أيضاً عمليات البنك و/أو المساعدة الفنية. وكانت هناك مجموعة عوامل عجلت بتطبيق هذه التعديلات في السياسات تتمثل فيما يلي: (1) التطورات الاقتصادية العالمية السلبية الأقصر أجلاً - ولاسيما الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأولية العالمية وتشديد الأوضاع المالية - التي تقاومت بسبب الحرب في أوكرانيا؛ (2) التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد المصري والتي تؤدي إلى بقاء أداء الصادرات غير النفطية من السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر دون إمكاناته المحتملة.

3. **يهدف هذا التمويل المقترح (400 مليون دولار) إلى دعم الحكومة المصرية لترسيخ آليات المؤسسات والحوكمة والمعلومات لبناء القدرة على تحمل آثار تغير المناخ، وتمهيد الطريق أمام التنمية الشاملة منخفضة الكربون.** وطلبت السلطات المصرية عملية تمويل سياسات التنمية من خلال خطاب رسمي من وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي في 26 مارس 2022. وستساعد العملية المقترحة على النهوض بمجموعة فرعية من الإصلاحات تهدف إلى: (1) تدعيم أسس المسار الاقتصادي الأخضر وبناء القدرة على الصمود وتعزيز التكيف مع تغير المناخ؛ (2) دعم شمول الجميع مع التركيز بوجه خاص على المرأة؛ و (3) تحسين قدرة القطاع المالي والمالية العامة على الصمود في أعقاب الصدمات الخارجية (بما في ذلك تداعيات الصراع في أوكرانيا وظهور متحورات جديدة من فيروس كورونا) التي كشفت عن أوجه الضعف القائمة. وسيساند هذا القرض تنفيذ هذه الأجندة من خلال إدخال تحسينات على الإطار



القانوني والتنظيمي الداعم، والبنى التحتية المالية، والسياسات في القطاعات ذات الأهمية للاقتصاد الكلي من أجل التنمية المراعية للمناخ. كما أنه يتماشى مع هدفي البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وفي الوقت نفسه تعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام.

العلاقة بإطار الشراكة الإستراتيجية

4. سيشكل هذا القرض القائم بذاته جزءاً من سلسلة من المشاركات البرمجية ومتعددة القطاعات في مصر. وهو يستند إلى إستراتيجيات وطنية وقطاعية تهدف إلى معالجة تغير المناخ، والفجوات بين الجنسين، وتعزيز الاحتواء، وتساندها عمليات طويلة الأمد لمجموعة البنك الدولي ساعدت على توليد المعارف التحليلية الحيوية، والمساعدة الفنية وعمليات الإقراض. ويتسق البرنامج مع مسودة إطار الشراكة الإستراتيجية وتقرير المناخ والتنمية الخاص بمصر. وقد استرشد البنك في تصميم هذه العملية بالدروس المستفادة من قروض سياسات التنمية التي قدمها البنك الدولي لمصر.

5. يتسق محور تركيز هذا البرنامج اتساقاً تاماً مع هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام. وهو يتسق مع إطار الشراكة الإستراتيجية الحالي لمصر (2015-2022) ويسهم في محاوره الثلاثة المترابطة: (أ) تحسين نظام الإدارة الرشيدة والحوكمة؛ (ب) خلق فرص عمل بالقطاع الخاص؛ و(ج) الشمول الاجتماعي. وستسهم الإصلاحات التي تساندها هذه العملية في تحقيق الأهداف الرئيسية رفيعة المستوى المحددة في إطار الشراكة الإستراتيجية الجديد (السنوات المالية 2023-2027) الجاري إعداده حالياً. وتشمل هذه المجالات: (أ) توفير عدد أكبر وأفضل من فرص العمل في القطاع الخاص، (ب) تحسين تنمية رأس المال البشري واحتواء الجميع، و(ج) زيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات، بالإضافة إلى محورين مشتركين على درجة كبيرة من الأهمية: الحوكمة وتمكين المرأة. ومن خلال استهداف أجندة الشمول الاجتماعي والاقتصادي، وشبكات الأمان، والخدمات الأساسية، بما في ذلك النقل، والإسكان الاجتماعي، والشمول المالي، والزراعة، فإن المشروعات الاستثمارية التي ينفذها البنك الدولي في إطار وثيقتي الشراكة الإستراتيجية الأخيرة والمرتبقة لمصر تستكمل تركيز التمويل المقدم لأغراض سياسات التنمية بشأن النمو الأخضر، وتعزيز قدرة المالية العامة والقطاع المالي على الصمود في وجه الصدمات، وجدول الأعمال المتعلق بالنوع الاجتماعي/الشمول.

6. يسهم التمويل المقترح أيضاً على نحو مباشر في تنفيذ الإستراتيجية الموسعة لمجموعة البنك الدولي الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإستراتيجية مجموعة البنك الدولي للمساواة بين الجنسين، وخطة العمل الإقليمية للمساواة بين الجنسين في المنطقة، وخارطة طريق العمل المناخي للمنطقة. وتساند العملية العديد من ركائز إستراتيجية المنطقة (تجديد العقد الاجتماعي، وتدعيم القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتشجيع التعافي). وهي تتسق أيضاً مع الركيزتين الثانية والرابعة على الترتيب من ركائز إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين ("إزالة القيود أمام زيادة فرص العمل وتحسين نوعيتها") و ("تعزيز صوت المرأة في عملية اتخاذ القرار وولايتها على نفسها")، وتتسق أيضاً مع خطة عمل المنطقة المعنية بالمساواة بين الجنسين. كما تسهم في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إزالة الحواجز التنظيمية أمام مشاركتها في القوى العاملة وسد الفجوة بين الجنسين في مجال الشمول المالي. وأخيراً، تركز هذه العملية على تدعيم النمو الأخضر من خلال تنفيذ إصلاحات تستهدف توسيع نطاق التمويل الأخضر وتكييفه بحيث يلبي احتياجات معالجة شح المياه. ويسهم البرنامج الذي يسانده هذا القرض أيضاً في أجندة مجموعة البنك الدولي لتعبئة رأس المال الخاص من خلال دعم الإصلاحات التي تعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسهم في تنمية أسواق رأس المال.

7. وتبني هذه العملية المقترحة على برامج الإصلاح السابقة التي ساندتها سلسلة من قروض البنك الدولي المقدمة لأغراض سياسات، وعلى وجه التحديد: (1) قرض سياسات التنمية لتنمية القطاع الخاص من أجل النمو الشامل للجميع (مليار دولار)، بهدف تمكين الشمول المالي، وتنمية القطاع الخاص، وتدعيم إدارة المالية العامة من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع في مصر؛ و (2) قرض سياسات التنمية لدعم النمو الشامل للجميع من أجل تحقيق تعافٍ مستدام (360 مليون دولار)، بهدف تعزيز استدامة المالية العامة الكلية، وتهيئة البيئة الداعمة لتنمية القطاع الخاص، وتعزيز الشمول الاقتصادي للمرأة.



ج. الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج المقترح في تحسين قدرة المالية العامة والقطاع المالي على الصمود في وجه الصدمات الخارجية وتمهيد الطريق لتحقيق نمو أكثر استدامة وشمولا ومراعاة للبيئة.

النتائج الرئيسية

8. من المتوقع أن تحقق هذه العملية نتائج مؤثرة فيما يتعلق بالنمو الأخضر والشامل للجميع وقدرة القطاع المالي على الصمود. وفيما يتعلق بالنمو الأخضر، من المتوقع أن تؤدي العملية إلى: (1) تدعيم إطار البيئة الداعمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ومواءمته مع الأهداف المتعلقة بمكافحة تغير المناخ؛ (2) استحداث تمويل مستدام بالدين من خلال إطار تنظيمي يتيح للجهات المصدرة إصدار مجموعة متنوعة من المنتجات المستدامة؛ (3) تعزيز التكيف مع تزايد شح المياه؛ (4) زيادة اعتماد شبكات ري حديثة على مستوى المزارع للحد من سحب المياه واستهلاك الطاقة واستخدام الأسمدة؛ و (5) تحسين التخطيط وتعزيز تنسيق العمل المناخي في مختلف القطاعات من خلال الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050.

9. فيما يتعلق بالنمو الشامل للجميع، من المتوقع أن تقوم هذه العملية بما يلي: (1) توسيع نطاق قانون العمل لحظر التمييز على أساس نوع الجنس أو الدين أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الانتماء النقابي أو الانتماء الجغرافي أو أي سبب آخر يمكن أن يخل بمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص؛ (2) إزالة التمييز بين الجنسين في القطاع القضائي والإسهام في تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع القطاعات؛ (3) زيادة الشمول المالي من خلال المدفوعات الرقمية؛ و (4) توسيع المظلة التأمينية للشرائح السكانية التي لا تحصل على خدمات كافية.

10. على صعيد تعزيز قدرة القطاع المالي على الصمود، من المتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى: (1) تدعيم الإطار العام لإدارة الأزمات المالية في مصر بحيث يتسق على نحو أفضل مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى اعتماد خطة محددة لتوفير مساعدات السيولة الطارئة والتعافي المصرفي؛ (2) وضع البلاد في موقع أفضل لمواجهة الأزمات المصرفية واستيعاب الصدمات الخارجية من خلال التنسيق مع مختلف الجهات؛ (3) تعزيز إطار حوكمة الشركات في مصر للبنوك الخاصة والعامة لضمان زيادة الاتساق مع المعايير الدولية.

د. وصف المفاهيم



11. يتمثل الهدف الإنمائي لهذه العملية في التشجيع على تحقيق تعافٍ اقتصادي أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع، حيث ترمي إلى تحسين قدرة المالية العامة والقطاع المالي على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، في ضوء التطورات العالمية الأخيرة، وجائحة كورونا، وإلى تمهيد الطريق لتحقيق تعافٍ أكثر استدامة وشمولاً ومراعاة للبيئة، فضلاً عن تحقيق النمو على المدى الأطول. وبناءً على طلب الحكومة، فإن العملية ستكون قائمة بذاتها وتتبع نهجاً متعدد القطاعات. وتتسق ركائز العملية المقترحة بشكل تام مع برنامج الحكومة المصرية للإصلاح الهيكلي الشامل للاقتصاد؛ وكذلك مع الإستراتيجيات الوطنية الحالية والمرتبطة ذات الصلة بمكافحة تغير المناخ، والنوع الاجتماعي، والقطاع المالي.

12. وتدعم الركيزة 1 من قرض سياسات التنمية المقترح استعداد مصر على: (1) تعزيز القدرة على الصمود في وجه المخاطر المناخية المتفاقمة؛ و(2) الاستفادة من فرص التنمية منخفضة الكربون مع تقوية قدرتها التنافسية إزاء الاتجاهات العالمية للحد من الانبعاثات الكربونية. ونظراً لحالة عدم اليقين الكبيرة بشأن توافر الموارد المائية في المستقبل، من الضروري أن تعمل مصر على الحد من الخسائر الناجمة عن مخاطر تغير المناخ، وخفض أوجه القصور في كيفية استخدام وتخصيص المياه والموارد الطبيعية. وينبغي أن تسلم الجهود الرامية إلى تحسين إنتاجية المياه بالقيمة الحقيقية للمياه من خلال تحسين سياسات تخصيص الموارد المائية ووضع نظام قوي لتسعير المياه. علاوة على ذلك، يحول تعدد المؤسسات والجهات المعنية وتداخل اختصاصاتها في قطاعات المياه والزراعة والبيئة دون التحلي بروح الابتكار ومشاركة القطاع الخاص في توفير التمويل، ويؤدي إلى أوجه قصور وهدر في طريقة تخصيص الموارد واستخدامها. وسيتم تناول ذلك من خلال الإجراءات المسبقة 1 و2 و3 و4 و5 من هذا القرض المقترح.

13. تعالج الركيزة 2 من هذا القرض الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهي حواجز متعددة الأوجه ومعقدة تتطلب رؤية متكاملة تتصدى للعقبات المتعددة.¹ وبلاستفادة من قرض سياسات التنمية السابق بشأن "النمو الشامل من أجل التعافي المستدام (P171311)"، ستعمل هذه العملية على تعزيز الإصلاحات من أجل: (أ) تدعيم الشمول وعدم التمييز وتكافؤ الفرص في التشغيل وظروف العمل؛ (ب) إزالة التمييز بين الجنسين في القطاع القضائي وتيسير استعادة النساء من الخدمات القضائية والقانونية؛ و (ج) تعزيز المساواة بين الجنسين والشمول من خلال تعميم الخدمات المالية، التي تشكل محركاً رئيسياً للتحوّل المستدام والنمو الشامل للجميع وظهور اقتصاد حديث يعمل وفقاً لآليات السوق ويؤدي وظائفه بشكل جيد. ويمكن النظر إلى تلك الإجراءات على أنه يعزز بعضها بعضاً، حيث إن وجود المزيد من النساء في الجهاز القضائي يمكن أن يشجع النساء على الانضمام بأعداد كبيرة إلى القوى العاملة، وأن يشعرن بالأمان والراحة في التقدم بالشكوى في حالة تعرضهن لمضايقات وتحرش جنسي أو إساءة لاستغلال السلطة، في حين من الممكن أن يؤدي توفير الخدمات المالية للنساء إلى تسريع وتيرة نشاطهن الاقتصادي العام وإدماجهن الكامل في الاقتصاد. وسيتم تناول ذلك من خلال الإجراءات المسبقة 6 و7 و8.

14. تشتمل الركيزة 3 من هذا القرض المقترح على إجراءات تعالج قدرة المالية العامة والقطاع المالي على الصمود في وجه الصدمات، وهو شرط مسبق لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية سليمة ومستدامة، وضرورية لاستيعاب الصدمات الاقتصادية الحالية. ويمكن تعريف قدرة المالية العامة على الصمود في وجه الصدمات بأنها قدرة الحكومة على تحمل الصدمات الاقتصادية وتداعياتها على المالية العامة. ويمكن تعريف قدرة القطاع المالي على الصمود في وجه الصدمات على أنها قدرة مؤسسات الوساطة المالية (وعلى رأسها البنوك) على استيعاب الصدمة الناجمة عن الركود الاقتصادي دون تعريض المودعين للخطر، ودون تحمل دافعي الضرائب للتكاليف الناجمة عن ذلك في نهاية المطاف. وعلى الرغم من أن القطاع المالي في مصر قد أظهر قدرة جيدة في الصمود في وجه الصدمات الأخيرة منذ أزمة أسعار الصرف في عام 2016، وجائحة كورونا، لا تزال هناك حاجة إلى عدة إصلاحات لاستكمال أدوات السلطات النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار. وفي ضوء التطورات الخارجية الأخيرة، تزداد أهمية الإصلاحات الإضافية حيث يُتوقع أن يتعرض القطاع المصرفي لضغوط إضافية في الأمد القصير (زيادة التضخم في ضوء الصراع بين روسيا وأوكرانيا، والآثار غير المباشرة الناجمة عن هبوط النشاط الاقتصادي الحقيقي) والأمدين المتوسط إلى الطويل (الأمن السيبراني، وتغير المناخ، والأصول المشفرة). وسيتم في هذا القرض المقترح إدخال إصلاحات إضافية في

1 مثلاً، التشريعات التقييدية، وأماكن العمل الآمنة والملائمة، وتوفير خدمات رعاية الأطفال، ومكافحة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة، ووسائل النقل المأمون، ومعالجة الأعراف الاجتماعية والمتعلقة بدور المرأة، وتعزيز ريادة أعمال المرأة والشمول المالي.

مساعدات السيولة، وخطط تعافي البنوك، وحوكمة الشركات، وتعديلات قانون سوق رأس المال للسماح بتوريق التدفقات النقدية في المستقبل. ومن خلال الإجراءات المسبقة 9 و10 و11 و12 و13، ستم معالجة التحسينات وتنمية قدرة المالية العامة والقطاع المالي في مصر على الصمود.

هـ. الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية، والجوانب الخاصة بالبيئة والغابات والموارد الطبيعية الأخرى

الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية

15. تهدف الإجراءات المسبقة المقترحة لتمويل سياسات التنمية في إطار الركيزة 1 "الخضراء" إلى تسريع تنفيذ الأجندة الخضراء وتعزيزها. وفي ضوء المعلومات الحالية بشأن الإصلاحات، من غير المتوقع حدوث آثار سلبية مباشرة على الفقر نتيجة لهذه الإجراءات. ويمكن أن تكون لهذه الإصلاحات آثار غير مباشرة على توزيع الدخل من خلال قناة سوق العمل. وقد يؤدي تشجيع التمويل الأخضر إلى توسيع إمكانية الحصول على التمويل لمجموعة معينة من الشركات وزيادة الطلب على الأيدي العاملة لديها. وإذا جاء التوسع في إمكانية الحصول على الخدمات المالية على حساب خفض التمويل الموجه لأنشطة أو شركات غير مؤهلة، فقد تكون هناك آثار توزيعية سلبية تبعاً للآثار على الطلب على الأيدي العاملة ومؤهلات العاملين المشاركين في تلك الأنشطة التي تأثرت سلباً. ومن المتوقع أن تؤثر هذه الإجراءات إلى حد كبير على الشركات العاملة في الاقتصاد الرسمي. ومن المتوقع أن يؤدي ضمان التحوّل نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة ويشمل كل فئات المجتمع، والتصدي لقضايا تغير المناخ، ووضع رؤية وطنية للإصلاح المناخي إلى زيادة القدرات الإنتاجية في المناطق الريفية وتحقيق وفورات مالية، والحد من تعرض الأسر للصددمات المناخية من خلال زيادة قدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ.

16. يمكن أن يكون للإجراءات المسبقة المقترحة في إطار الركيزة 2 "المساواة بين الجنسين والشمول" تأثير إيجابي غير مباشر عبر زيادة الدخل الحقيقي والحد من عدم المساواة في الدخل من خلال تشجيع المساواة في الأجر للمرأة بالإضافة إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. وقد أظهرت الشواهد المستقاة من استخدام المسح التتبعي لسوق العمل المصري في عام 2018 أن نسبة محدودي الدخل قد زادت بنحو 13% بين عامي 2012 و2018. وكانت هذه الزيادة أكبر بين النساء (18%) مقارنة بالرجال (13%). علاوة على ذلك، بلغت الفجوة في الأجر بين الجنسين 60% لصالح الرجال في 2018 مقابل 27% في 2012.² وتهدف الإجراءات الإضافية في إطار الركيزة 2 إلى تحسين الشمول المالي للأفراد وزيادة إمكانية حصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تقودها النساء على الائتمان، وهو ما يُعد عقبة كبيرة أمام زيادة مستويات الدخل في مصر. ومن المتوقع أن تدعم الإجراءات المسبقة زيادة استخدام حسابات المعاملات، وتعزيز الشمول المالي، وتعزيز خبرة العملاء المصرفيين، وتحسين إمكانية الحصول على الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. ويمكن أن تكون لهذه الإجراءات المسبقة آثار إيجابية على توزيع الدخل من خلال توسيع إمكانية الحصول على المدفوعات والائتمان، وربما إتاحة فرص عمل من جانب الشركات الصغيرة التي يمكنها الحصول على الائتمان. ويمكن أن يسهم تعزيز نظام المدفوعات الوطني للوصول إلى مختلف شرائح السكان (الأفراد والأسر والشركات الصغيرة) في زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرقمية واستخدامها. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية.

17. تهدف الإجراءات المسبقة المقترحة لتمويل سياسات التنمية في إطار الركيزة 3 "القدرة على الصمود" إلى تدعيم قدرة القطاع المصرفي على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية. وتشير الشواهد إلى أن تعزيز سلامة القطاع المالي أمر مهم لدعم دخل الأسر والحد من الفقر. ويمكن أن تؤدي هذه التدابير إلى آثار إيجابية على دخل العمالة، لاسيما من خلال الحد من تأثير الصدمات السلبية على الاقتصاد الكلي المرتبطة بالقطاع المصرفي. وفي ظل

² سعيد م. ر. جلال؛ م. سامي (2019): عدم المساواة والحراك في مستويات الدخل في مصر. منتدى البحوث الاقتصادية، سلسلة أوراق العمل رقم 1368. القاهرة، مصر: منتدى البحوث الاقتصادية.



المعلومات الحالية، من غير المتوقع حدوث آثار توزيعية سلبية مباشرة مسبقة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون لتدعيم النظام الضريبي أثر إيجابي على الحد من الفقر، وذلك تبعاً لمستوى تدرج النظام الضريبي.

الجوانب الخاصة بالبيئة والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية

18. على مدى العقدين الماضيين، استمرت مصر في تحديث سياستها البيئية وإطارها التنظيمي مع تضمينها أحكاماً لدمج الشواغل البيئية في خطط التنمية الوطنية وضمان حماية صحة الإنسان واستدامة الموارد الطبيعية. تركز إستراتيجية التنمية المستدامة الأحدث عهداً: رؤية مصر 2030 "على نحو متكافئ على أبعادها الثلاثة المحورية، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبدأت مصر حالياً في دمج الأجندة الخضراء (المراعية للبيئة) في أهدافها الإنمائية. وقد اتفقت وزارتا البيئة والتخطيط والتنمية الاقتصادية على تنفيذ 30% من المشروعات الاستثمارية المحددة في الخطط الوطنية للتنمية البيئية والاقتصاد الأخضر. وستزيد هذه النسبة إلى 100% خلال السنوات الثلاث المقبلة، وسيسهم ذلك في تحقيق الخطة الوطنية للتنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030.

19. خلص التقييم الذي أجراه البنك الدولي، وفقاً لمنشور سياسة العمليات 8.60، لتحديد ما إذا كان يمكن للإصلاحات التي يساندها هذا القرض أن تتسبب في تأثيرات كبيرة على البيئة والموارد الطبيعية في مصر إلى أنه من غير المرجح أن تكون للسياسات التي يساندها هذا القرض المقترح آثار سلبية على البيئة في مصر أو على مواردها الطبيعية.

20. يتضمّن الإطار القانوني البيئي الحالي في مصر متطلبات أساسية كافية لمعالجة الآثار البيئية المحتملة المتوسطة التي تتجم عن الإجراءات ذات الأولوية في إطار هذا القرض. ووفقاً للقانون رقم 4 لسنة 1994 المعدل بالقانون رقم 9 لسنة 2009 بشأن حماية البيئة واللائحة التنفيذية له، يلزم إعداد تقييم للأثر البيئي لجميع المشروعات الاستثمارية حسب تصنيف أثرها. وعلى الصعيد المؤسسي، أنشئت إدارة مركزية: وهي إدارة متخصصة تتبع مديرية الإدارة البيئية والإدارة المركزية للتفتيش والالتزام البيئي، وهما تقومان بمتابعة تنفيذ تدابير التخفيف خلال مرحلتي إنشاء المشروعات وعملها.

مسؤولا الاتصال

البنك الدولي

لوران غونيه، ونهله أحمد محمد صلاح الدين زيتون
كبير أخصائيي القطاع المالي

المقرض/الجهة المتعاملة مع البنك/المستفيد

وزارة التعاون الدولي
معالي رانيا المشاط
وزيرة التعاون الدولي

ministeroffice@moic.gov.eg



الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

وزارة التعاون الدولي

معالي رانيا المشاط

وزيرة التعاون الدولي

ministeroffice@moic.gov.eg

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رئيساً فريق العمل:

لوران غونيه، ونهلة أحمد محمد صلاح الدين زيتون

تمت الموافقة

المدير الإقليمي للبنك الدولي المسؤول عن مصر

واليمن وحبوتتي: